

Distr.: General
23 May 2012
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١). ففي الفقرة ٢٣ من ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم، بحلول ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، تقريراً عن التقدم المحرز في الميدان وعن الأحداث الهامة التي وقعت خلال العملية الانتخابية، بما في ذلك دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتلك العملية. وطلب المجلس أيضاً أن أقدم تقييماً شاملاً للبيئة السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في أعقاب إجراء الانتخابات، وأن أشير إلى التقدم المحرز نحو اعتماد نهج قطري منسق للأمم المتحدة. ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ صدور تقريرتي في ٢٦ كانون الثاني/يناير (S/2012/65) و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - في أعقاب وقوع العديد من المخالفات الخطيرة وإدعاءات الغش المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والتي أبلغ عنها عدد من المراقبين الدوليين والوطنيين، اتسمت البيئة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ببعض الارتياح وقلة الثقة بالممثلين والمؤسسات في المجال السياسي في البلاد. وفي الوقت نفسه، تدهور الوضع الأمني في الجزء الشرقي من البلاد نتيجة لحصول حالات فرار من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم التقدم المتواصل في ما يتعلق بالمشاركة الطوعية للمقاتلين والمعالين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الخاصة بالبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الجهود المكثفة التي تستهدف جيش الرب للمقاومة



قد خفضت قدرته على ارتكاب فظائع واسعة النطاق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من استمرار تشكيل وجودها خطرا على المدنيين وعائقا أمام عودة المشردين داخليا. وإزاء هذه الخلفية، تدهورت الحالة الإنسانية.

التطورات السياسية على الصعيد الوطني

٣ - في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، أصدرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج البرلمانية المؤقتة لـ ٤٨٣ مقعدا، منها ٤٧ مقعدا فازت به النساء، في الجمعية الوطنية التي يبلغ مجموع أعضائها ٥٠٠ عضو. وبسبب مخالفات كبيرة، اقترحت اللجنة إلغاء نتائج المقاعد الـ ١٧ المتبقية، وأحالت، وفقا للدستور، قرارا في ذلك الصدد إلى المحكمة العليا. ووفقا للنتائج المؤقتة، حصل حزب الشعب من أجل إعادة البناء والتنمية على ٦٢ مقعدا تلاه حزب المعارضة، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بـ ٤١ مقعدا. ويمثل مائة من الأحزاب والتجمعات السياسية، بما في ذلك ١٦ مرشحا مستقلا، في الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا.

٤ - وفي ١٢ شباط/فبراير، توفي أوغستين كاتومبا موانكي، وهو أحد كبار مستشاري الرئيس جوزيف كابيلا، في حادث تحطم طائرة في مطار كافومو في بوكافو، بإقليم كيفو الجنوبية. وأصيب كذلك في الحادث وزير المال، أوغستين ماتاتا بونيو مابون وحاكم إقليم كيفو الجنوبية مارسيلين شيشامبو والسفير المتجول أنطوان غوندا.

٥ - وفي ١٦ شباط/فبراير، عقدت الجمعية الوطنية دورتها الاستثنائية الافتتاحية. وانتخب تيموثيه نكيسي كومبو، وهو ممثل للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في الدائرة الانتخابية لمادimba في با - كونغو، رئيسا للمكتب المؤقت للجمعية. وحضر الدورة الاستثنائية الافتتاحية ٣٥٠ عضوا من البرلمانيين الـ ٤٨٣ المنتخبين حديثا. وباستثناء السيد نكيسي كومبو، لم يحضر الجلسة أي عضو آخر منتخب من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في أعقاب صدور قرار رئيس الحزب إيتيين تشيسيكيدى بعدم الاعتراف بنتائج انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية وثائق تفويض الأعضاء الـ ٤٨٣ المنتخبين. وتمشيا مع الدستور، قدم في وقت لاحق كل من حكومة رئيس الوزراء آنذاك أدولف موزيتو وكذلك حاكمو با - كونغو وباندونندو ومقاطعة أورينتال الذين فازوا بمقاعد في الجمعية الوطنية استقالتهم من وظائفهم. وفي ٧ آذار/مارس، عين الرئيس كابيلا لويس كوياجيالو، الوزير السابق للبريد والهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية، رئيس وزراء مؤقتا، ريثما تشكل حكومة جديدة.

٧ - وفي ٨ آذار/مارس، عين الرئيس كاييلا وزير الدفاع المنتهية ولايته شارل مواندو نسيمبا "مبلغا" مكلفا بتحديد ائتلاف للأحزاب لتشكيل أغلبية برلمانية من الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية. وأجرى مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية، على الرغم من أن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وبعض الأحزاب المعارضة الأخرى رفضت المشاركة.

٨ - ومن ٦ إلى ١٤ آذار/مارس، التقى بعض أعضاء الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وأحزاب المعارضة في كينشاسا لحل الخلافات الداخلية. وفي بيان صحفي صدر يوم ١٤ آذار/مارس، أعادوا تأكيد موقفهم بأن السيد تشيسيكيدى فاز في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعلنوا أنه مسموح للأعضاء المنتخبين من أحزاب كل منهم أن يشغلوا مقاعدهم في الجمعية الوطنية. وبدأ معظم الأعضاء المنتخبين حديثا من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والأحزاب الحليفة في وقت لاحق المشاركة في أعمال الجمعية الوطنية.

٩ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات تقريرها النهائي عن انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلص التقرير إلى أن نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية تفتقر إلى المصداقية، وأوصى، في جملة أمور، بأن تعاد هيكله اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيربط تقديم المزيد من الدعم المالي إلى العملية الانتخابية بشروط تشمل إجراء انتخابات في المقاطعات وعلى المستوى المحلي، وإحراز السلطات الكونغولية تقدما في تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير بعثة المراقبة. وتضمن عدد من التقارير النهائية الأخرى التي صدرت عن مراقبين دوليين ووطنيين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نتائج وتوصيات مماثلة.

١٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، انتخبت الجمعية الوطنية مكتبها الدائم. وانتخب أوبين ميناكو، الأمين العام لحزب الشعب من أجل إعادة البناء والتنمية، رئيسا للمكتب. وانتخب السيد نكيزي كومبو (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي) والسيد جان - بيار تشيمانغا من حزب المعارضة مؤتمر الحلفاء من أجل العمل في الكونغو، نائبا ثانيا للرئيس ونائبا للمقرر، على التوالي، في تصويت قاطعه أعضاء بعض أحزاب المعارضة. وفي اليوم نفسه، طرد الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من الحزب ٣٣ برلمانيا منتخبا تولوا مقاعدهم في الجمعية الوطنية، بمن فيهم السيد كومبو. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عن إنشاء الأغلبية الرئاسية الشعبية، وهي بمثابة منبر سياسي بديل للأغلبية الرئاسية.

١١ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس كاييلا عن تعيين وزير المال السابق، أوغستين ماتاتا بونيو مابون، رئيسا للوزراء. وأعلن عن تعيين الحكومة الجديدة في ٢٨ نيسان/أبريل وتضم نائبين لرئيس الوزراء، و ٢٥ وزيرا، وثمانية نواب وزير، ووزيرا منتدبا واحدا. وتضم الحكومة الجديدة المكونة من ٣٦ عضوا ست نساء في حين كانت الحكومة السابقة تضم ٥ نساء من بين أعضائها الـ ٤٦. وتتألف الحكومة من عدد من الشخصيات السياسية من تحالف الأغلبية الذين لم يعملوا في الحكومة سابقا، مع ممثلين اثنين مختارين من حزبين سياسيين من المعارضة هما اتفاق الديمقراطيين المسيحيين والتحالف من أجل التنمية والجمهورية. واحتفظ سبعة وزراء سابقين بوظائفهم أو أسندت إليهم حقائب جديدة. ووفقا للدستور، أقرت الجمعية الوطنية الحكومة وبرنامج عملها في ٩ أيار/مايو. ودعا الرئيس كاييلا الحكومة إلى التركيز على برنامجه "ثورة الحدائة" الذي يركز على البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلنت محكمة العدل العليا النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لـ ٤٨٢ عضوا من أعضاء الجمعية الوطنية. فأبطلت المحكمة انتخاب ٣٢ عضوا منهم بسبب المخالفات والغش، وأدرجت ٣١ مرشحا آخر في مكاهم وأمرت بإجراء انتخابات فرعية في الدائرة الانتخابية بيفالي في مقاطعة إكواتور. وفي ٤ أيار/مايو، صادقت الجمعية الوطنية على الأعضاء الـ ٣١ الذين حكمت المحكمة العليا بصحة انتخابهم. ووافقت المحكمة أيضا في حكمها الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل على التماس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بإلغاء النتائج، بسبب المخالفات الكبيرة، في ما يخص الدائرة الانتخابية في ماسيسي؛ لكنها أمرت اللجنة بنشر نتائجها في ما يتعلق بالدوائر الست الأخرى التي قدمت اللجنة التماسات مماثلة بشأنها. ولا يزال هناك ثمانية عشر مقعدا في الجمعية الوطنية ينبغي ملؤها.

مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما وكاتانغا

١٣ - تدهور الوضع الأمني في مقاطعتي كيفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كيفو الشمالية، بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، شنت قوات الدفاع الكونغولية المايي - مايي مدعومة من بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مناطق كيماو وتوتو وبرازا بالقرب من الحدود بين إقليمي ماسيسي وواليكاليه. وردا على ذلك، شنت القوات الديمقراطية هجمات انتقامية ضد قرى ومواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليمي ماسيسي وروتشورو.

١٤ - وفي آذار/مارس، شنت القوات المسلحة عمليات من جانب واحد ضد التحالف الوطني من أجل كونغو حر وذي سيادة في إقليم ماسيسي. إلا أنها لم تتمكن من الاستيلاء على معقل التحالف في لكويبي. وفي أعقاب ذلك احتل التحالف بينغا وضواحي نيايوندو. وظلت جماعات المايي - مايي الأخرى، بما فيها شيكا ولا فونتين، نشطة في كيفو الشمالية.

١٥ - وفي ١٥ آذار/مارس، وبعد فرز قادة كتائب القوات المسلحة استناداً إلى سياسة بذل العناية الواجبة التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، شنت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العملية العسكرية المشتركة "رادى سترايك" في إقليم بني للتصدي لوجود تحالف القوى الديمقراطية الأوغندي/الجيش الوطني لتحرير أوغندا ولتعزيز حماية المدنيين. وفي ١٩ آذار/مارس، أطلقت عناصر يفترض أنها تنتمي إلى تحالف القوى الديمقراطية النار على طائرة هليكوبتر هجومية تابعة للبعثة في منطقة نادوي. وفي ٢١ آذار/مارس، أطلقت النار على طائرة هليكوبتر عسكرية هجومية تابعة للبعثة مما أدى إلى إصابة أحد أفراد طاقمها إصابة خطيرة.

١٦ - وفي كيفو الجنوبية، في ١٥ شباط/فبراير، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، شنت البعثة والقوات المسلحة عملية عسكرية مشتركة "أماني كاميليفو" استهدفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الأخرى في أقاليم كاليهي وشابوندا والونغو وموينغا. وأرغمت المرحلة الأولى من العملية، التي انتهت في ٢٣ آذار/مارس، هذه القوات على الفرار من مواقع استراتيجية في مبيسي في منطقة إيرهيغاباروني ومنطقة إيكنغي، والتخلي عن مواقعها المحيطة بمواقع مناجم حجر القصدير والكولتان في إقليم والونغو. ونتيجة لذلك، شارك ٤٥٢ مقاتلاً من القوات المسلحة، بينهم ٤٣ من الجنود الأطفال، و ٣٦١ معالاً في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الإعادة إلى الوطن التي تضطلع بها البعثة (انظر الفقرة ٥٤ أدناه). بالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض جماعات المايي - مايي في كيفو الجنوبية إلى عزمها على التسريح أو الاندماج في القوات المسلحة.

١٧ - واعتباراً من ١ نيسان/أبريل، بدأ عدد متزايد من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب واتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين الذين كانوا قد اندمجوا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩ يفرون من الخدمة من القوات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، على التوالي. ونجحت عمليات الفرار، في جملة أمور، عن مطالبات بتحسين شروط الخدمة ودفع الأجور بانتظام، والأهم من كل ذلك، عن المخاوف

الأمنية المتزايدة لبوسكو نتاغاندا، الذي يذكر أنه خشي أن يقبض عليه في أعقاب حكم المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة توماس لوبانغا ديبلو الصادر في ١٤ آذار/مارس. ووجدت المحكمة أن السيد لوبانغا مذنب بارتكاب جرائم حرب تشمل حشد وتجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في أعمال قتالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وأصبح بوسكو نتاغاندا، الذي ذكرت المحكمة أنه واحد من الجناة الرئيسيين المشاركين للسيد لوبانغا، مطلوباً من المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب في إقليم إيتوري في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٩ نيسان/أبريل، نُشر ١٠٠٠ جندي إضافي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم كيغو إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة التي سببتها عمليات الفرار من الخدمة هذه. وفي ٩ نيسان/أبريل، سافر الرئيس كابيلا ورئيس أركان الدفاع في القوات المسلحة، وبشكل منفصل، ممثلي الخاص، ونائب قائد القوة لبعثة الأمم المتحدة، إلى غوما لتقييم الوضع. واتخذت السلطات الكونغولية أيضاً عدداً من الخطوات لتشجيع عودة الفارين من الخدمة إلى القوات المسلحة ومعالجة استمرار فرار عناصر أخرى. وشمل ذلك أيضاً إعادة تنظيم هيكلية قيادة القوات المسلحة في إقليم كيغو، وإعادة نشر بعض عناصر القوات المسلحة خارج إقليم كيغو، وإنشاء لجنة لتسهيل ملاحقة الفارين. وفي هذا السياق، عُلقَت عمليتا ضربة رادي وأماني كاميليفو. وفي ١١ نيسان/أبريل، أشار الرئيس كابيلا إلى أنه يريد اعتقال السيد نتاغاندا ومحاكمته في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه الأثناء، بدأت السلطات الكونغولية في ٢٣ نيسان/أبريل، التحقيق مع ١٦ من كبار الضباط السابقين من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مزاعم التحريض على الفرار من الخدمة في كيغو الجنوبية.

١٩ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، شن عناصر جماعة المايي - مايي شيكا في منطقة مبوفي - كيبوا في إقليم واليكاليه وعناصر سابقين من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب فروا من الخدمة مؤخرًا في مناطق إلى شمال وغرب ساكي في إقليم ماسيسي، عمليات منسقة ومتوازية ضد عدة مواقع تابعة للقوات المسلحة. ونشرت البعثة ناقلات جند مدرعة في عملية تطويق وقائية حول ساكي، وكثفت دورياتها وقامت بطلعات جوية هجومية بطائرات هليكوبتر للمساعدة في استقرار المنطقة، وتعزيز الحماية لجهود المدنيين في المناطق المتضررة. وأعادت القوات المسلحة نشر ١٤٠٠ عنصر من كيغو الجنوبية إلى منطقة ساكي لصد تقدم المجموعة المسلحة. وفي ٦ أيار/مايو، نجحت القوات المسلحة في استعادة السيطرة على جزء كبير من الأرض التي خسرتها خلال الأسبوع السابق، وبدأت تتقدم ضد عناصر المايي - مايي شيكا

في واليكاليه. وفي اليوم نفسه، أعلنت القوات المسلحة وقفاً مؤقتاً للعمليات العسكرية بالغرض المعلن لتشجيع الفارين المتبقين على الانضمام ثانية إلى القوات المسلحة.

٢٠ - وفي شمال كاتانغا، ظل الوضع الأمني لا يمكن التنبؤ به بسبب أنشطة غيديون كيونغو موتانغا، الذي كان قد فرّ من سجن كاسابا في لوبومباشي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي إقليم كاليمي، استمرت عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مضايقة السكان المحليين في منطقة بابويو.

مقاطعة أورينتال

٢١ - في مقاطعة أورينتال، جرى تقييم الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين في منطقتي هو - أويليه وبا - أويليه بأنها نفذت أصلاً لأغراض السلب والنهب، في حين ارتكبت عمليات الخطف لنقل البضائع والمواد الغذائية المنهوبة وليس من أجل التجنيد. وكانت مجموعات صغيرة من عناصر جيش الرب للمقاومة التي يقدر عددها بأقل من ٦٠ عنصراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناشطة في متزّه غارامبا الوطني ومثلث نيناغارا - بانغادي دورو في منطقة هو - أويليه.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ نيسان/أبريل، شنت البعثة خمس عمليات عسكرية منفصلة لتعزيز حماية المدنيين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في منطقة هو - أويليه. بالإضافة إلى ذلك، في شباط/فبراير وآذار/مارس، ارتكزت عملية "أهلاً بالسلام" التي شنتها البعثة بدعم من القوات المسلحة، على إقامة نقاط تجمع في الأماكن التي يزداد فيها نشاط جيش الرب للمقاومة و/أو حركة جماعات جيش الرب للمقاومة المتوقعة بسبب الضغط العسكري. وكانت هذه المبادرة العسكرية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الإعادة إلى الوطن المشتركة تهدف إلى تشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة لترك الجماعة والتجمع في نقاط التجمع المحددة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أنشأت البعثة موقعاً لفريق من المراقبين العسكريين في بوتوا، با - أويليه، وفي ٢٥ نيسان/أبريل أنشئ موقع لفريق وقاعدة تشغيل مؤقتة في أنغو، با - أويليه. وسوف تتيح هذه المواقع الفرصة للبعثة بالمراقبة والتقييم والرد على نشاط الجماعات المسلحة في با - أويليه، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل أفضل.

٢٣ - وفي الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٥ نيسان/أبريل، قام المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، فرانسيسكو ماديرا ومثلي الخاص لأفريقيا الوسطى أبو موسى بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم الوضع على أرض الواقع بهدف إنشاء فرقة العمل الإقليمية التي أذن بها الاتحاد الأفريقي في المناطق المتضررة

التابعة لجيش الرب للمقاومة، التي انطلقت رسمياً في جوبا، جنوب السودان، في ٢٤ آذار/مارس.

٢٤ - وفي مقاطعة إيتوري، في ١٥ شباط/فبراير، تمرد عدد من قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مارابو، جنوب إيرومو، وطالبوا بإقالة قائد القطاع لديهم بالإضافة إلى زيادة رواتبهم. وجرى التوصل إلى اتفاق مؤقت مع المتمردين الذين أعيد نشرهم مؤقتاً لإعادة التنظيم والتدريب. وأدى انسحاب هذه القوات المسلحة من مناطق كثيرة من إيرومو الجنوبية إلى انتقال عناصر المجموعة المسلحة لجهة المقاومة الوطنية في إيتوري في العديد من المناطق التي أخلتها.

٢٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، التقى زعيم جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، كوبرا ماتانا مع لجنة الأمن في منطقة إيتوري وبعثة الأمم المتحدة، طالباً الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفق عدد من الشروط، تشمل الوقف الفوري لإطلاق النار، وإصدار عفو على الجرائم التي ارتكبتها عناصره، ومواصلة الانتشار في منطقة إيتوري، والاعتراف بالرتب على النحو الذي اقترحتة الجبهة والإقرار بالجماعة كحزب سياسي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أطلقت البعثة عملية "مخلب النسر" الهادفة إلى تعزيز حماية المدنيين ودعم إعادة انتشار وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المناطق المعرضة لتهديد الجبهة بعد الانتهاء من عملية إعادة التنظيم.

الحالة الإنسانية

٢٦ - وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، زاد عدد الأشخاص المشردين داخلياً من ١,٧ مليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢ مليون في آذار/مارس ٢٠١٢، وشمل هذا نحو ٨٥٦ ٠٠٠ مشرد داخلياً في جنوب كيفو، بما يشكل زيادة قدرها ٣٥ في المائة خلال هذه الفترة. ويوجد حالياً نحو ٥٤٧ ٠٠٠ مشرد داخلياً مسجل في كيفو الشمالية، و ٦٧ ٠٠٠ في مانيمبا، و ٧١ ٠٠٠ في شمال كاتانغا، و ٤٦٧ ٠٠٠ في مقاطعة أورينتال. وتشير التقديرات إلى أنه ثمة ٢٠ ٠٠٠ شخص إضافي مشرد داخلياً نتيجة للاشتباكات التي بدأت في ٢٧ نيسان/أبريل في شمال كيفو.

٢٧ - وتزايد عدد اللاجئين الكونغوليين أيضاً نتيجة لتجدد أعمال العنف في المقاطعات الشرقية. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى تسجيل نحو ٥ ٥٠٠ لاجئ جديد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوغندا خلال عام ٢٠١٢، وهم أساساً من منطقة روتشورو في كيفو الشمالية، وثمة ٥ ٦٠٠ لاجئ آخر فروا إلى رواندا في أعقاب اشتباكات

الإيجارات في كيفو الشمالية. ومن الكونغوليين الفارين إلى جمهورية الكونغو خلال عام ٢٠٠٩ البالغ عددهم ٤٣٥ ١٣١ شخصا، أكد نحو ١٢٦ ٩٢ منهم، وفقا للمفوضية، استعدادهم للعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدأ إعادة أول فوج من اللاجئين ضم ٤٩ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو في أوائل أيار/مايو.

٢٨ - وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، سجلت ٤٠ حادثة أمنية تعرض لها عاملون في المجال الإنساني، شملت نصب كمائن وأعمال سطو وترهيب، وقد ارتكبت ٣٧ منها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولم تحدّد بعد هوية معظم مرتكبي هذه الأفعال، فيما كان من بين الذين حُددت هويتهم أفراد من قوات الأمن الوطني وعناصر من الجماعات المسلحة. وارتكب ما يزيد عن ٨٠ في المائة من هذه الهجمات ضد المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٢٩ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، سجلت منظمة الصحة العالمية ٨ ٠٥٣ حالة حصابة توفى بنتيجتها ١٦٢ شخصا، وكذلك ٧ ٧٤٨ حالة كوليرا توفى بنتيجتها ١١٤ شخصا. ومن خلال الأموال التي وفرها الصندوق المركزي للاستجابة إلى حالات الطوارئ، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، تمكن الشركاء الحكوميون من التدخل في تسع مقاطعات من أجل الحد من تفشي وباء الكوليرا وتقديم العلاج. إلا أن انتشار الكوليرا لا يزال باعثة على القلق.

٣٠ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جرى طرد ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ مواطن كونغولي من أنغولا خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وسط اتهامات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الأنغولية، شملت حالات قتل وتعذيب وعنف جنسي واحتجاز مطول واعتداء بدني، وسرقة في بعض الحالات. ووفقا للسلطات الكونغولية، توفى ثلاثة محتجزين ينتظرون إعادتهم إلى مقاطعة باسكونغو نتيجة اختناقهم في زنزانة للشرطة في كابيندا، أنغولا، في ٢٣ آذار/مارس.

التطورات الإقليمية

٣١ - خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير، اجتمع رؤساء أجهزة الاستخبارات لدى الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، في لوبومباشي في مقاطعة كاتانغا، واتفق المجتمعون على طرائق إنشاء مركز لدمج المعلومات الاستخباراتية في غوما، شمال كيفو الشمالية، من أجل جمع المعلومات بشكل مركزي بشأن أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية.

٣٢ - وفي ١٤ و ١٥ آذار/مارس، اجتمع في كينشاسا رؤساء أجهزة الاستخبارات العسكرية ورؤساء أركان الدفاع لكل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أعقاب الاجتماع أصدروا بياناً مشتركاً أوصوا فيه بتعزيز التعاون في تبادل المعلومات والاستخبارات بشأن جيش الرب للمقاومة. وشاركت البعثة بصفة مراقب.

ثالثاً - تنفيذ ولاية البعثة

حماية المدنيين

٣٣ - اضطلعت البعثة بالتخطيط المشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من أثار العمليتين العسكريتين المشتركتين رادي سترايك وأماني كاميليفو على المدنيين، ووفقاً لسياسة الأمم المتحدة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. ونسقت البعثة أيضاً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز إدراج اعتبارات حماية المدنيين في تخطيط العمليتين العسكريتين المذكورتين أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات مبتكرة، من قبيل مراكز القيادة المشتركة في جنوب كيفو، كي تتمكن البعثة والقوات المسلحة من العمل بشكل مشترك على رصد العمليات العسكرية وتقييم آثارها في مجال حماية المدنيين.

٣٤ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، أوفدت البعثة ١٣ بعثة لأفرقة الحماية المشتركة إلى الميدان في مقاطعتي كيفو، ومقاطعة كاتانغا، ومقاطعة أورينتال، باعتبار ذلك جزءاً من الاستجابة لاحتياجات الحماية الناشئة. وفي شباط/فبراير، بدأت البعثة وضع خطط لحماية المدنيين على صعيد المقاطعات، باعتبار ذلك جزءاً من تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب إنشاء شبكات إنذار مجتمعية في العديد من المجتمعات المحلية في الشرق، تلقى مساعدو الاتصال مع المجتمعات المحلية ٤٠ إنذاراً من مدنيين تحت التهديد، مما أدى إلى استجابات من جانب قوات الأمن المحلية و/أو البعثة. وجرى البدء أيضاً في مشاورات مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بإنشاء ١٧ شبكة إضافية من شبكات الإنذار المجتمعية.

دعم العملية الانتخابية

٣٥ - في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استهل كل من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييمات داخلية للدعم الذي قدمه كل منها لإجراء الانتخابات. وبين ١٥ آذار/مارس و ١٩ نيسان/أبريل أجرى البرنامج الإنمائي تقييماً لمشروعه لدعم الدورة

الانتخابية. وأجرت أيضا البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة استعراض ما بعد العمليات تضمن توصيات تتعلق بالدعم الذي ستقدمه البعثة في المستقبل إلى السلطات الكونغولية من أجل إتمام الدورة الانتخابية.

٣٦ - وخلال الفترة ما بين ١٠ و ١٩ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حلقة عمل ناقش فيها أصحاب المصلحة والشركاء الدوليون مسائل تعزيز إدارة العملية الانتخابية وإجراء الانتخابات في المستقبل. وفي حلقة العمل، أعلنت اللجنة أن من المقرر مبدئيا إجراء انتخابات المقاطعات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وكذلك أيدت العديد من التوصيات التي تتماشى بشكل كبير مع تلك التي اقترحتها عدة بعثات وطنية ودولية للمراقبة، تهدف إلى تحسين إجراء الانتخابات في المستقبل.

٣٧ - وتتضمن التوصيات الرئيسية التي أيدتها اللجنة الانتخابية خلال حلقة عملها ضرورة مراعاة الجدول الزمني الانتخابي للاحتياجات العمالية ومناقشته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والاضطلاع بشراء المواد الانتخابية على نحو يتسم بالشفافية والتنافسية؛ واتخاذ خطوات ملموسة لإعادة المصداقية إلى قوائم الشطب. وأقرت اللجنة أيضا بأهمية المجتمع المدني في العملية الانتخابية. وكررت اللجنة التأكيد على التزامها بتنفيذ توصيات حلقة العمل وإجراء مشاورات منتظمة مع الشركاء، وذلك في اجتماع للجنة الشراكة المعنية بالانتخابات عقد في ٢٥ نيسان/أبريل، وهو الاجتماع الثاني منذ انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويشترك في رئاسة لجنة الشراكة المعنية بالانتخابات رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ونائب ممثلي الخاص، ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحضر اجتماعاتها ممثلون عن اللجنة والحكومة والشركاء الانتخابيين الدوليين.

٣٨ - وبدأت البعثة، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) فضلا عن الجهات المعنية المحلية وفي المقاطعات، تنفيذ مشروع لإعداد المرشحات المحتملات للتنافس في انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية المقبلة.

تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٣٩ - حققت البعثة نجاحا في تنفيذ ولايتها في مجال تحقيق الاستقرار، إلا أنه ثمة تحديات كبيرة متبقية، تتضمن استمرار وجود الجماعات المسلحة في شرقي البلاد، بما يؤثر سلبا على التقدم في استعادة سلطة الدولة. ويؤدي أيضا النقص في ميزانية الدولة ومدفوعاتها للإدارة المدنية والشرطة وكذلك في مجال نشر قضاة الصلح وموظفي السجون، إلى إعاقة جهود تحقيق الاستقرار. وقد جرى إنشاء ثكنتين عسكريتين، و ٨١ قسما للشرطة، و ١٩ مبنى إداريا، وست محاكم وستة سجون، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق

الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٥٢٠ عنصرا من عناصر الشرطة ونشرهم في المناطق ذات الأولوية في روتشورو وماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية.

٤٠ - وفي ٢ شباط/فبراير، عُقد في كينشاسا اجتماع لمجلس صندوق الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، شارك في رئاسته نائب ممثلي الخاص، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونائب رئيس الوزراء المسؤول عن الداخلية والأمن. واتفق المجتمعون على تمديد فترة المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٢، وعلى تعديل اختصاصات مرفق تمويل تحقيق الاستقرار والإنعاش من أجل السماح للجهات المانحة بتخصيص إسهاماتها لأوجه معينة. وأُتفق أيضا على توسيع نطاق التمويل الذي يقدمه صندوق بناء السلام بحيث يشمل دعم الهياكل التنسيقية التي تدرج في إطار الاستراتيجية الدولية.

التقدم المحرز صوب إرساء نهج منسق للأمم المتحدة والثغرات الخطيرة التي تشوب عملية بناء السلام

٤١ - في ٢ آذار/مارس، أبلغت الحكومة الشركاء بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية من المقرر أن يشكل بلدا تجريبيا في تنفيذ الاتفاق الجديد من أجل المشاركة الدولية في دعم الدول الهشة، الذي اعتمد في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عُقد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في بوسان، جمهورية كوريا. وفي ١٦ آذار/مارس، عقدت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري اجتماعا اعتماديا تقنيا بشأن أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF 2013-2017). وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس، وضع الفريق القطري والبنك الدولي، في بلدة زونغو، مقاطعة باسكونغو، الصيغة النهائية لإطار العمل، الذي يتماشى مع استراتيجية جمهورية الكونغو الديمقراطية للنمو والحد من الفقر.

حقوق الإنسان

٤٢ - في ٢٠ آذار/مارس أصدرت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقريرا عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ارتكبتها أفراد من قوات الدفاع والأمن الكونغولية في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية بين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأفاد التقرير بأن قوات الأمن الوطنية قتلت ٣٣ شخصا على الأقل، منهم ٢٢ شخصا، رميا بطلقات نارية، فيما أصيب ٨٣ آخرون على الأقل، من بينهم ٦١ شخصا بطلقات نارية. ووجه عدد من المسؤولين الحكوميين

انتقاداً شديداً لما جاء في التقرير. غير أن المدعي العام فتح تحقيقات قضائية في هذه الادعاءات، عرضت البعثة تقديم دعماً في إجراءاتها.

٤٣ - ووثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أيضاً اعتقال ٢٦٥ مدنياً على الأقل، كان معظمهم رهن الاحتجاز بصورة غير قانونية و/أو تعسفاً. ونُسبت انتهاكات حقوق الإنسان هذه أساساً إلى عناصر من الحرس الجمهوري وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، وبدرجة أقل إلى عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإبلاغ عن وقوع عدد من حوادث عنف أخرى يُدعى تورط عناصر مرتبطة بأحزاب سياسية معارضة في ارتكاب بعضها أو التحريض على ارتكابها.

٤٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تحقيقاته وفتح أخرى في ما أُفيد عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بتزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وجماعات الماي - ماي، في عدة مناطق شرق جمهورية الكونغو. وشمل ذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والماي - ماي - قوات الدفاع الكونغولية، ارتكبتها في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٢، حيث ذكرت تقارير أن ٣٠ امرأة وفتاة تعرضنَ خلالها للاغتصاب في منطقتي نتوتو وبرازا التابعتين لإقليم واليكاليه، كيفو الشمالية، فضلاً عن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبتها أشخاص غالبيتهم مقاتلون تابعون للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال الفترة نفسها. وفي إطار منفصل، في الفترة بين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قُتل ١٧ شخصاً على الأقل، بينهم امرأتان وثلاثة أطفال في عدة قرى في بلدة كيبابي، إقليم ماسيسي، كيفو الشمالية، على يد عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مُدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٥ - ومتابعةً للتحقيقات الأولية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير والواردة في تقريره الأخير (S/2012/65، الفقرة ٢٤)، أوفدت البعثة في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل، في فترة متزامنة بعثتين ضممتا فريق حماية مشتركاً وفريق تحقيق مشتركاً إلى بلدة نزوفو، في إقليم شابوندا، كيفو الجنوبية، لمواصلة التحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان يُدعى بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبتها في الفترة بين ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتبيّن للبعثتين أن مقاتلين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة أعدموا بلا محاكمة ٣٣ مدنياً على الأقل. وجاء في إفادات أن

المقاتلين اختطفوا امرأة وفتاة عمرها ١٠ سنوات ليومين واغتصبوها. وأدعي أيضا بأن منازل في تلك المنطقة تعرضت لأعمال نهب وحرق منهجية.

٤٦ - وبدعم من البعثة، أحرز قطاعا العدالة العسكرية والعدالة المدنية بعض التقدم المتواصل في مكافحة الإفلات من العقاب. ففي الفترة بين ١٤ و ٢٨ آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم لجلسات الاستماع المتنقلة في مقاطعة كاساي أوكسيدنتال، مما أتاح بدء البت في القضايا المتراكمة التي بلغ عددها ٨١ قضية. وفي نيسان/أبريل، دعمت البعثة أيضا التحقيقات القضائية المتعلقة بثلاثة ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مُتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث لا يزالون رهن الاعتقال في سجن كيسانغاني منذ ٥ آذار/مارس. وفي الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، درّب مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ٢١٧ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودين في كيندو، مقاطعة مانيمبا، بشأن مسائل قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٤٧ - وفي ٢١ آذار/مارس، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/19/48). وحث المجلس الحكومة على تكثيف جهودها، بدعم من المجتمع الدولي، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب ومنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان. وقام الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. ودعا السيد سيمونوفيتش الحكومة إلى محاسبة مرتكبي جرائم الاغتصاب الواسعة النطاق في واليكاليه وبوشاني في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأشارت الحكومة إلى أنه سيجري التحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بالانتخابات في الوقت المناسب.

العنف الجنسي

٤٨ - في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ٨٨ حالة و ١٥٢ ضحية عنف جنسي على الصعيد الوطني، على الرغم من أن عددا كبيرا من حالات أخرى يُرجّح ألا يكون قد تم الإبلاغ عنها. واعتُقل على الأقل ٣١ من الجناة المدّعى تورطهم في تلك القضايا، وتجري التحقيقات معهم بدعم من البعثة. وفي مقاطعات كينشاسا، وكاساي أوكسيدنتال، وكاساي أورينتال، وكاتانغا، ومانيمبا، ومقاطعتي أورينتال وكيفو الجنوبية، أُجريت ٦٦ محاكمة خلال الفترة قيد الاستعراض وأدين ٥٣ شخصا بتهمة الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي. وقدم المكتب الدعم لإنشاء

مراكز دائمة للمساعدة القانونية في تسع مقاطعات، قدّمت المساعدة القانونية في ٥٠٣ من قضايا العنف الجنسي.

٤٩ - وأُنجزت البعثة دورة تدريبية عن العنف الجنسي والنزاع لفائدة ٤١ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي نيسان/أبريل، نظم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تدريبا في مجال تنمية القدرات لصالح ٢٤ ممثلا لمنظمات غير حكومية بشأن دفع تعويضات لضحايا العنف الجنسي في بلدة مبانداكا، مقاطعة إكواتور، وبلدة أوفيرا، كيفو الجنوبية. وفي شباط/فبراير، اعتمدت السلطات الكونغولية بروتوكولات وطنية ترمي إلى كفالة الحد الأدنى من المعايير التقنية لتقديم المساعدة الطبية، والدعم النفسي، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وآليات الإحالة القانونية، لصالح ضحايا العنف الجنسي.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، فرّ ١٢٢ طفلا، أو أنقذوا، من قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة ولمّ شملهم مع أسرهم، بمن فيهم ٤١ من جماعات الماي - ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، و ٢٠ طفلا من جيش الرب للمقاومة. وأُبلغ عن ست عشرة حالة من حالات العنف الجنسي ضد الفتيات، يُدعى تورط عناصر من قوات الأمن الوطنية في ارتكاب ست منها.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥١ - بدأت أعمال إنشاء مكتب خامس لتجارة المعادن في بلدة كاليهي، كيفو الجنوبية، في نيسان/أبريل، في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وبهذا سيكتمل البرنامج الأولي لإنشاء خمسة مكاتب مجهزة بالمختبرات والمطيافات لتحليل نوعية المعادن.

٥٢ - وفي شباط/فبراير، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا مع حكومة اليابان لتنفيذ مشاريع تحقيق الاستقرار في مناطق التعدين في كيفو الشمالية. ويشمل ذلك توفير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدائل لأنشطة التعدين الحرفي، في مجال الزراعة، لصالح ١٠٠.٠٠٠ شخص، وخدمات اجتماعية أساسية لدعم التدخلات الجارية التي تضطلع بها البعثة في مكتب تجارة المعادن في بلدة روبايا، إقليم ماسيسي.

٥٣ - وفي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، نظم صندوق النقد الدولي في كينشاسا، بالتعاون مع حكومتَي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤتمرا حول إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخلال تلك المناسبة،

أكد وزير التعدين أنه سيجري تنقيح قانون التعدين لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل زيادة إيرادات الضرائب.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٤ - أُحرز تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ولا سيما فيما يتعلق بأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية. فقد سرت البعثة إعادة ٤٨٨ من المقاتلين البالغين، منهم ٣٥٣ مقاتلا سابقا في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٥٥٢ مقاتلا مستقلا و ٨ أطفال جنود في تلك القوات، إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، استلمت البعثة ٥٦ مقاتلا كونغوليا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ٣٥ من أطفال جنود تلك القوات من الكونغوليين، للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وشملت تلك العمليات كلاً من ألوي بيزيمان، الذي كان قائدا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية، و "رائدين" و "نقيبين". وأجرت البعثة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أول عملية إعادة أحد أتباع جيش الرب للمقاومة من بلدة يامبيو، جنوب السودان، إلى فارادجيه، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأجرت البعثة اتصالا مع جماعة واحدة على الأقل تابعة لجيش الرب للمقاومة أبدت رغبتها في الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن عن طريق نقاط التجمع المنشأة بموجب عملية "مرحبا بالسلام" في منطقة هو - أويلي، مقاطعة أورينتال.

٥٥ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، سُرح ١٥٢ مقاتلا كونغوليا عن طريق عملية تسريح مخصصة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة. وفي شباط/فبراير، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار لصالح ٤٣٥ جنديا من مجموعة قوامها ٧٥٠ مقاتلا كانت البعثة سرحتهم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ولم يُنفذ حتى الآن برنامج نزع سلاح ٤٠٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية السابقين من الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزيلت البعثة ألغاماً من مساحة بلغت ٤,٢ كيلومترات مربعة من الأراضي المحيطة بمطار كيسانغاني في مقاطعة أورينتال، بهدف تسهيل توسيع مباني المطار.

دعم إصلاح قطاع الأمن

٥٧ - كانت الفرص التي أتاحتها البعثة لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، محدودة بسبب عدم تشكيل الحكومة بعد، ولم تُعقد أي اجتماعات تنسيق استراتيجي أو تقني. بيد أن البعثة أحرزت مزيداً من التقدم بشأن هيكلية مؤسسات قطاع الأمن. فقد واصلت وزارة العدل جمع البيانات المتعلقة بالمؤسسات القضائية والإصلاحية للإسهام في هذه العملية.

إصلاح قطاع الدفاع

٥٨ - واصلت السلطات الكونغولية تفضيلها الحصول على دعم ثنائي لجهود إصلاح قطاع دفاعها. ونتيجة لذلك، لم تحرز البعثة إلا تقدماً محدوداً في هذا المجال، بما في ذلك ما يتعلق بتنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين إلى السلطات الكونغولية. غير أن توفير بعض التدريب الثنائي ظل متواصلاً، بما في ذلك التدريب الذي قدمته حكومة بلجيكا، التي أنجزت تدريب كتيبة مغاوير تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٧ آذار/مارس، أُنجز برنامج التدريب الثالث والأخير لحاملي النقلات لفائدة ١٠٥ متدربين عسكريين، حيث بلغ عدد الذين تلقوا التدريب ٣٠٠ متدرب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٩ - وفي كيفو الجنوبية، أكمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة تشييد ثكنتين بتمويل من حكومة هولندا، في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وستستوعب الثكنتان نحو ١٣٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٥٥٠٠ من المعالين. ووفقاً لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تضطلع البعثة بفحص التسلسل القيادي لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ستشغل الثكنتين.

إصلاح الشرطة

٦٠ - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة من أجل إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الكونغولية. وشمل ذلك تقديم الدعم لصياغة أحكام تنفيذ القانون الأساسي بشأن إصلاح الشرطة، وتصميم المخططات التنظيمية للمفوض العام لخدمات الشرطة، ورصد وتقييم مشاريع شرطة المجتمعات المحلية.

٦١ - وفي سياق تنفيذ القانون الأساسي بشأن إصلاح الشرطة، ساهمت البعثة في تجهيز المفتشية العامة للشرطة في كينشاسا بنظام خط هاتفي ساخن يتيح للجمهور الإبلاغ عن سوء سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وسيجري الآن توسيع نطاق هذا المشروع تدريجياً إلى جميع المقاطعات. وقد طلب المفوض العام بالوكالة لأجهزة الشرطة من البعثة أيضاً دعم إنشاء خط ساخن لكي يبلغ الناس عن الحوادث ويطلبوا تدخل الشرطة.

٦٢ - وفي كيفو الشمالية، شرعت البعثة في تدريب عناصر جماعة مسلحة سابقة أدمجت في الشرطة الوطنية الكونغولية، بتمويل مشترك من كندا وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وأنجز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشييد مركز مونغونغو لتدريب الشرطة. وقد اكتمل تدريب نظمته البعثة لأول مرة ١٩ مدرباً للشرطة الوطنية الكونغولية، ودورة تدريب أساسي مدتها ستة أشهر لـ ٣٠٠ من أفراد الشرطة بدأت في ٩ نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة دورتين للتدريب الأساسي لمدة ستة أشهر لـ ١٠٠٠ من أفراد الشرطة في با - كونغو والمقاطعات الشرقية.

المؤسسات القضائية والإصلاحية

٦٣ - بعد إقامة خلية دعم للمحاكمة في كيندو، مانيمبا، أصبح عدد خلايا دعم المحاكمة التي تعمل حالياً بدعم من البعثة خمساً تحظى بتمويل مشترك من كندا وصندوق بناء السلام، في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وقد بدأ أفراد خلية دعم المحاكمة في مشاركة نظرائهم الوطنيين في المواقع، من أجل توفير التوجيه والتدريب لهم. وفي ٥ و ٩ نيسان/أبريل، قدم مكتب المدعي العام العسكري الكونغولي رسمياً أول ثلاثة طلبات للحصول على المشورة والمساعدة في التحقيق من جانب خلايا دعم المحاكمة. وتتصل الطلبات بالتحقيقات في الحوادث التي وقعت في منطقة واليكاليه، كيفو الشمالية، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠، والواردة في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/512)، وتلك التي وقعت في إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه)، وتلك التي ارتكبتها قوات المقاومة

الوطنية في إيتوري في إقليم إيرومو في مقاطعة أورينتال بين تموز/يوليه ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢.

٦٤ - وأيدت البعثة إجراء استعراض للتشريعات والسياسات والبنية الأساسية المادية للسجون في بونيا وكاليهية وكندو وكيسانغاني للمساعدة على منع حالات الهروب من السجون، ومعالجة النقص في عدد الموظفين. وواصلت البعثة أيضا العمل مع وزارة الصحة ووزارة العدل لدمج نظام السجون الطبية في نظام الصحة العامة، لتمكين السجناء من الحصول على الرعاية الطبية. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة دعم مكتب خدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة من أجل بناء وتجديد السجون في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وفي ٧ أيار/مايو، بدأت البعثة تدريبا أثناء العمل لمدة ستة أشهر في مجال إدارة السجون لـ ١٥٠ من الضباط العسكريين.

عملية التقييم المشتركة

٦٥ - واصلت الأمم المتحدة والحكومة تقييم الوضع على أرض الواقع والتقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف الواردة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١). وفي آذار/مارس، أوفدت بعثات تقييم مشتركة إلى ٢٩ من الأقاليم والمناطق في مقاطعات كاتانغا ومانيمبا، وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأورينتال.

٦٦ - وأبلغت أفرقة التقييم المشتركة عن زيادة فعالية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كيفو في التصدي لوجود جماعات مسلحة في أعقاب عملية تنظيم القوات المسلحة في المقاطعتين. ومع ذلك، فقد لوحظ أن حالة انعدام الأمن السائدة في كيفو الشمالية، ولا سيما في إقليمي ماسيسي وروتشورو، ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للسكان المحليين، وأن حمايتهم ما زالت تمثل تحديا كبيرا. وفي إقليم ماسيسي، أفادت أفرقة التقييم المشتركة بأن تزايد التوترات العرقية قد فاقم المضايقات التي يتعرض لها السكان المحليون من قبل الجماعات المسلحة، التي تتراقف في كثير من الأحيان مع تحيز عرقي، أدت إلى تزايد نزوح السكان.

٦٧ - وفي كيفو الجنوبية، أفادت الأفرقة عن انخفاض في قوام الجماعات المسلحة، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نتيجة للضغط العسكري وجهود البعثة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ومع ذلك، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة الكونغولية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وبين ماي - ماي رايا موتومبوكي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أدت إلى حالات نزوح كبيرة، وبخاصة في أقاليم كاباري وشابوندا ووالونغو.

٦٨ - وفي منطقة إيتوري، في مقاطعة أورينتال، على الرغم من حدوث تراجع نسبي في عمليات الابتزاز التي ترتكبها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ما زالت تلك المجموعة تمثل تهديداً أمنياً. وفيما يتعلق بتوطيد سلطة الدولة، لاحظت أفرقة التقييم المشتركة نشر عدد من القضاة ووكلاء النيابة في المناطق التي شملها التقييم، بسبل من بينها الدعم الذي قدمته البعثة، مما ساهم في إحراز بعض التقدم في التصدي للإفلات من العقاب.

نشر البعثة

٦٩ - تلقت البعثة أعتدة جوية وبحرية إضافية ونشرتها. ففي شباط/فبراير الماضي، بدأت ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض، قدمتها حكومة باكستان، العمل في بوكافو، كيفو الجنوبية. وفي آذار/مارس، بدأت أربع طائرات هليكوبتر هجومية عسكرية قدمتها حكومة أوكرانيا العمل مع اثنتين متمر كزتين في بونيا، مقاطعة إيتوري، واثنتين في غوما، كيفو الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت حكومة إندونيسيا بأن تقدم إلى البعثة ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض. وشرعت البعثة في نقل وحدة نهرية من بحيرة كيفو إلى بحيرة تنغانيكا في آذار/مارس لمعالجة انعدام الأمن الناجم عن نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة. وفي الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ شباط/فبراير، نشرت البعثة مؤقناً طائرتي هليكوبتر عسكريتين متعددي الأغراض من بونيا، مقاطعة إيتوري، إلى جوبا، جنوب السودان، لدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

الآثار المالية

٧٠ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٦/٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٥١/٦٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتماداً بقيمة ١ ٤٨٦,٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقُدمت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/723)، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها السادسة والستين المستأنفة.

٧١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة يبلغ ٢٥١,٦ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ يبلغ ١ ٨٠٣,٦ مليون دولار.

٧٢ - وحتى ١٤ أيار/مايو، كانت المبالغ المستحقة للجهات المساهمة في تغطية تكاليف القوات وتكاليف أفراد الشرطة المشكّلة تبلغ ٢٠,٦ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف

القوات وأفراد الشرطة المشكّلة، وتكاليف المعدات والاكتفاء الذاتي للفترتين المنتهيتين في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

الملاحظات والتوصيات

٧٣ - وفقا للفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١)، قامت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، بإجراء تقييم شامل للبيئة الأمنية والسياسية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات. ووفر هذا التقييم، إلى جانب عملية التقييم المشتركة التي أجرتها البعثة والحكومة أساسا للملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، قبل موعد انتهاء ولاية البعثة. وبصفة عامة، أكدت عمليات التقييم أنه رغم حصول عدد من التطورات الإيجابية فيما يخص توطيد السلام والاستقرار في معظم أنحاء البلاد، فما زالت بعض التحديات الخطيرة قائمة، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. ولذلك، أود أن أوصي بأن تواصل البعثة تركيزها على أولوية حماية المدنيين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة مواصلة دعم السلطات الكونغولية للحفاظ على السيطرة على المناطق التي جرى تطهيرها من وجود الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية، وتعزيز أنشطة تحقيق الاستقرار في تلك المناطق بموجب الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وينبغي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا التعجيل بجهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام في المقاطعات الغربية من خلال برنامج توطيد السلام.

٧٤ - وفيما يتعلق بالانتخابات، أشير إلى قيام الرئيس كايلا بتعيين أوغستين ماتاتا بونيو رئيسا للوزراء وتشكيل الحكومة الذي أعقب ذلك، إلى جانب الهدف الذي أعلنه الرئيس وهو تحسين الإدارة الاقتصادية وتعزيز المكاسب الديمقراطية خلال فترة ولايته الثانية. وأشجع الحكومة على اغتنام الفرصة لتلبية تطلعات الشعب الكونغولي في توفير ظروف معيشية أفضل وأكثر أمنا، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون. كما سيكون من المهم أن يشارك أعضاء الجمعية الوطنية بشكل كامل في المؤسسات البرلمانية في البلاد، إلى جانب مجلس الشيوخ، الذي سينتخب أعضاء جدد فيه على أساس انتخابات المقاطعات.

٧٥ - وما زال أحد دواعي القلق أن معظم البعثات الوطنية والدولية لمراقبة الانتخابات أبلغت عن مخالفات خطيرة ومزاعم بحدوث تزوير فيما يتعلق بسير الانتخابات التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وسيكون من الأهمية بمكان أن تضمن السلطات المختصة الكونغولية إجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية بطريقة تتسم بالمصادقية

والشفافية، بما في ذلك من خلال تعزيز الانخراط والتعاون مع المجتمع المدني. وسيكون ذلك مهما أيضا لاستعادة ثقة الشعب الكونغولي في مؤسسات الدولة، وضمان استمرار الدعم الانتخابي من قبل المجتمع الدولي.

٧٦ - ومن وجهة نظري، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل البعثة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة دعم السلطات الكونغولية لإنجاز الدورة الانتخابية الحالية، وعقد انتخابات مجالس المقاطعات والانتخابات المحلية على نحو يتسم بالمصداقية والشفافية وبطريقة سلمية وفي موعدها. وينبغي أن يشمل هذا الدعم استمرارا لولاية البعثة في تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية إلى السلطات الانتخابية الكونغولية للفترة المتبقية من الدورة الانتخابية، ومواصلة البعثة الاضطلاع بدورها في مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تشجيع وتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، ينبغي العمل بشكل مستمر على تقييم الدعم الذي تقدمه البعثة وجعله منصبا على المجالات التي يجب على السلطات الكونغولية أن تركز عليها ولا سيما في: إعادة ترسيخ مصداقية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ واعتماد جدول زمني واقعي للانتخابات؛ والاتفاق على خطط تنفيذية قابلة للتطبيق يمكن في ظلها للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية ضمان أن يكون دعمها فعالا ويسهم في عملية ذات مصداقية؛ وضمان الوصول الكامل للمراقبين وممثلي الأحزاب السياسية إلى جميع المواقع والعمليات الانتخابية. وسيكون من الأساسي أيضا أن تكفل السلطات الكونغولية وجود بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، بما في ذلك عن طريق ضمان احترام الحقوق في المواطنة والحريات والشروط اللازمة التي تتيح لجميع الأحزاب المشاركة على نحو منصف وفعال في النقاش السياسي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان إحراز تقدم حقيقي في التحقيق ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغيرها من جرائم العنف الخطيرة التي ارتكبت في سياق الانتخابات التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٧٨ - وأما فيما يخص الأمن، ففي حين أن معظم مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت مستقرة نسبيا، ما زال الوضع الأمني يشكل مصدر قلق بالغ في الأجزاء الشرقية من البلاد. وفي مقاطعتي كيفو، يشمل سبب عدم الاستقرار افتقار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التماسك، مما يرتبط بعدم كفاية دمج جماعات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيرها من الجماعات المسلحة السابقة، إلى جانب عدم كفاية حضور سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، لاحظت مع القلق أثر حالات الهروب من القوات المسلحة وأنشطة

عدد من العناصر السابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى جانب بعض الجماعات المسلحة المتحالفة معها. وأشجع السلطات الكونغولية على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك من خلال الوسائل القضائية حسب ما يلزم. وتعززت بشكل كبير الاستجابة القوية للبعثة، التي تهدف إلى حماية المدنيين في هذا السياق، وذلك عن طريق النشر الذي جرى مؤخرا لطائرات هليكوبتر عسكرية إضافية هجومية ومتعددة الأغراض. وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدمت تلك الأعتدة إلى البعثة.

٧٩ - وعلى الرغم من أن هذه القوات ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيبدو أنها تفقد باستمرار سيطرتها على بعض من مقاتليها وكبار قادتها، حسب ما تبين من المشاركة الطوعية مؤخرا لعدد من كبار القادة وكذلك من الأفراد العاديين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ولا سيما في كيفو الجنوبية. وفي الوقت نفسه، من المهم التوصل إلى حل دائم من شأنه أن يعالج وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٨٠ - ويؤكد التدهور الأخير في الوضع الأمني في مقاطعتي كيفو مرة أخرى على أهمية إجراء إصلاح ملموس ومستدام في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية للقطاع الأمني في الكونغو لضمان أن تكون لدى القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى القدرة اللازمة لإقرار سلطة الدولة والحفاظة عليها والتصدي بشكل فعال لمشكلة الجماعات المسلحة وقطاع الطرق. وقد طلبت من ممثلي الخاص تعزيز الحوار مع السلطات الكونغولية المختصة، بما في ذلك أعضاء الحكومة الجديدة، وذلك بهدف تحديد النهج الجديدة التي يمكن أن تتبعها البعثة لدعم السلطات الكونغولية في مجال إصلاح قطاع الأمن وخاصة إصلاح قطاع الدفاع. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان تحديد الفرص المتاحة لإعادة النظر في ممارسة دمج الجماعات المسلحة ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب تقديم خيارات محددة لتسريح العناصر المؤهلة السابقة في القوات المسلحة ونزع سلاحهم وإعادة دمجهم في الحياة المدنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبعثة مواصلة دعم الحكومة في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تعمل على إصلاح قطاع الأمن. وأحث الشركاء الدوليين أيضا على زيادة تعاونهم مع البعثة لتعزيز اتباع نهج متسق في إصلاح قطاع الأمن، وتوفير مزيد من الدعم المتواصل لهذا الإصلاح مع التركيز على إصلاح قطاع الدفاع.

٨١ - وأوصي كذلك بتعزيز دور البعثة في توفير الدعم اللوجستي والتدريب في قطاعي الأمن والعدالة اللذين تحقق فيهما تقدم أكبر نسبيا، بما في ذلك الشرطة والقضاء والسجون. ويتطلب ذلك إشراك السلطات الكونغولية في وضع رؤية واستراتيجيات وطنية لقطاعات الأمن والعدالة، ووضع الصيغة النهائية في وقت مبكر وتنفيذ الأمم المتحدة لبرنامج مشترك متعدد السنوات لدعم العدالة لصالح الشرطة والقضاء والسجون. وينبغي أن تشمل الجهود الجارية التي تبذلها البعثة لتدريب الشرطة أيضا تدريب وحدات إضافية للتدخل السريع لتوفير مزيد من الأمن خلال الفترة المتبقية من الدورة الانتخابية الحالية. وسيكون من المهم تحديد الفرص المتاحة، بالتشاور مع السلطات الكونغولية والشركاء الدوليين، لتوفير المعدات اللازمة لوحدات الشرطة التي دربتها البعثة، والتي ليست للبعثة حاليا ولاية لتوفيرها، بما في ذلك من خلال ترتيبات محتملة لإنشاء صندوق استئماني.

٨٢ - وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، أشير إلى أن قدرة تلك الجماعة على ارتكاب فظائع على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد انخفضت منذ بدء العمليات العسكرية ضد تلك الجماعة في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن جيش الرب للمقاومة ما زال يشكل تهديدا لأمن المدنيين في حين أن زعيم الجماعة، جوزيف كوني وقادته الرئيسيين ما زالوا مطلقي السراح. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، وممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى، للعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لوضع نهج إقليمي منسق لمكافحة جيش الرب للمقاومة. ويشمل ذلك تشجيع المشاركة الطوعية لعناصر جيش الرب للمقاومة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. كما أوصي بتكليف البعثة بتقديم الدعم اللوجستي لإنشاء مقر قطاع فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في دونغو، ونقل ممثلي تلك الفرقة في حدود الموارد الحالية للبعثة، وعلى أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء، وذلك رهنا بموافقة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٣ - وتثير الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قلقا بالغا. وفي هذا الصدد، أشعر بقلق بسبب تقارير عن زيادة عدد المهجرين داخليا، إلى جانب انخفاض وتيرة العائدين بشكل عام. ومما يثير القلق كذلك ورود تقارير عن زيادة في عدد اللاجئين الكونغوليين في أوغندا وتشريد السكان الناجم عما أفيد عنه من هجمات قام بها جيش الرب للمقاومة، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، في مقاطعة أورينتال، وجماعات مسلحة أخرى في كيفو الشمالية. وما زال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا في المناطق التي تضررت بسبب وجود الجماعات المسلحة، وأحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان المرور الآمن

للعاملين في المجال الإنساني إلى المجتمعات المعرضة للخطر، كما أشير إلى دور البعثة المتواصل في تسهيل ذلك الوصول حيثما أمكن. ويساورني القلق من انتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت مقترنة بعدد من عمليات طرد المواطنين الكونغوليين من أنغولا. وأحث الحكومتين على الاستمرار في استخدام الآليات الثنائية القائمة لمعالجة القضايا العابرة للحدود وعلى كفالة حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم.

٨٤ - وما زالت حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. وفي حين أن حالات التهديد وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأحزاب السياسية المعارضة وكل من يبدو بأنه مؤيد لها، التي تقوم بها بصورة رئيسية قوات الدفاع والأمن الكونغولية، قد انخفضت بعد انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فقد استمرت حالات الاعتقال وإساءة المعاملة للمعارضين السياسيين. وحدثت أيضا انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، وكذلك بعض عناصر قوات الدفاع والأمن الوطنيين، في أجزاء من شرق جمهورية الكونغو. وما زالت حالة حقوق الإنسان مصدر قلق أيضا في المقاطعات الغربية حيث وقعت هناك أيضا حوادث سوء معاملة وعنف جنسي وانتهاكات أخرى خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الأطفال. وما زال التقدم نحو إنشاء مؤسسات كافية لحقوق الإنسان في البلاد محدودا. ومع ذلك، ألاحظ حدوث بعض التقدم الذي أحرزته السلطات الكونغولية في ملاحقة عدد من عناصر الجيش والشرطة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى جانب دعم الدور الهام الذي تقوم به البعثة وغيرها من الشركاء في هذا الصدد. ولذلك أوصي بأن تقوم البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بمواصلة الاشتراك مع الحكومة ودعمها في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وللقيام بذلك، ينبغي للبعثة، بالتنسيق مع الفريق القطري، تعزيز دعمها لنظام العدالة العسكرية والمدنية، بما في ذلك المحاكم العسكرية والمدعون العامون العسكريون.

٨٥ - وفيما يتعلق بأنشطة تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام بغية مواجهة التحديات الماثلة في مجالي الأمن والحماية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للبعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلطات الكونغولية المختصة في التنفيذ الكامل لخطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق التي جرى تطهيرها من الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة، إلى جانب الشركاء الآخرين للأمم المتحدة، أن تسعى إلى تأييد الحكومة الجديدة لبرنامج توطيد السلام للمقاطعات الغربية وأن تشرك الجهات المانحة في إطار استراتيجية أوسع نطاقا لتعبئة الموارد لدعم تنفيذ البرنامج.

٨٦ - وإنني أرحب بالتعاون الوثيق والحوار المحسن بين الأمم المتحدة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللذين اتسمت بهما عملية التقييم المشترك. ولم تشر هذه العملية إلى ضرورة إعادة تشكيل ولاية البعثة أو نشرها في هذه المرحلة. وما زالت البعثة ملتزمة بدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في إحراز تقدم مستمر نحو تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١).

٨٧ - وفي ضوء ما سبق، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، مع الإبقاء على قوام القوات العسكرية ووحدة الشرطة في البعثة على المستويات الحالية المأذون بها، مع مراعاة التوصيات المتصلة بولاية البعثة على النحو المقترح أعلاه.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص، روجر ميس، على قيادته، كما أشكر جميع العاملين في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم في دعم جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة في البعثة، مع التقدير الخاص للدول الأعضاء التي نشرت في الآونة الأخيرة طائرات هليكوبتر عسكرية إضافية أحوج ما تكون البعثة إليها، أو تعهدت بذلك، وكذلك للمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، التي ما زالت تقدم دعما لا يقدر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.